



النزاهة تكشف عن تلوؤ ومخالفات بتنفيذ مشاريع واختفاء سجلات في نينوى

تمكَّنت ملاكات هيئة النزاهة في نينوى، اليوم الأربعاء، من كشف مٌخالفاتٍ وتلوؤ في عددٍ من المشاريع وإدخال موادٍّ مشمولةٍ بالإعفاءات الغمرجية بكميَّاتٍ تفوق الحاجة، فضلاً عن سرقة سجلاتٍ عائدةٍ لبلدية الموصل.

دائرة التحقيقات أفادت بقيام ملاكات مٌديرية تحقيق نينوى برصد مٌخالفاتٍ في تنفيذ مشروع تجهيز ونصب منظومة الكاميرات في كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة الموصل، مٌبينةً عدم توفُّر تخصيصاتٍ لتنفيذ المشروع البالغة كلفته (77,742,000) مليون دينار، مٌضيفةً إنَّه تمَّ ضبط أوليَّات عقد استثمار مصنع ألبن الموصل المحال على إحدى شركات المقاولات العامَّة أواخر العام الماضي (2022)، مٌشيرةً إلى وجود تلوؤ ومٌخالفاتٍ في بنود العقد، وقيام الشركة المٌتعاقدة بإدخال موادٍّ استيرادية (حديد وموادٍ إنشائية) مشمولة بالإعفاءات الغمرجية بكمياتٍ كبيرةٍ مبالغ فيها تفوق الحاجة الفعلية لها في المشروع.

وأردفت الدائرة إنَّ الملاكات بعد التحرُّي والمتابعة والتدقيق توصَّلت إلى اختفاء عدَّة سجلاتٍ

عائدةٍ إلى مُديريةٍ بلديةٍ الموصل، لافتةً إلى أنَّ التحريّيات قادت إلى الكشف عن قيام مُوظّفتين في المديرية بسرقة تلك السجلات ونقلها إلى داريهما، مُنوّهةً بأنَّه تمَّ الانتقال إلى داري المُوظّفتين وإجراء التحريّ والتفتيش الأصولي الذي قاد إلى ضبط كتبٍ وأوليدٍاتٍ ومُذكراتٍ تخصُّ أملاك البلدية.

ولفتت إلى تنفيذ عمليةٍ منفصلةٍ في مصرف الرافدين بالجانب الأيمن من مدينة الموصل، حيث تمَّ ضبط أصل مكِّ مُحرَّرٍ من قبل حسابات مديرية ماء نينوى لحساب أحد الأشخاص، مشيرةً إلى قيام المديرية بتحرير المكِّ لصرفه؛ رغم وفاة المُستفيد، فيما تمَّ تظهير المكِّ وتسليمه إلى شخصٍ آخر، خلافاً للقانون.